

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1561

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء 23 شباط/فبراير 2021، الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا

/الرئيس: السيد غونسالو دي باروس كارفالو إي ميلو موراو (البرازيل)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): صباح الخير سعادة السفراء والسفيرات، سيداتي وسادتي. زملائي الأعزاء، زميلاتي العزيزات، نواصل هذا الصباح الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح، ونستمع إلى كلمات كبار الشخصيات المدرجة في قائمة المتكلمين اليوم.

ويسرني أن أبلغكم بأن الأمانة العام للمؤتمر، السيدة فالوفايا، موجودة معنا مرة أخرى اليوم.

وقبل أن أبدأ، أود أن أقدم تعازينا إلى إيطاليا في وفاة السفير لوكا أتاناسيو، سفير إيطاليا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قتل بالأمس في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نعرب عن خالص تعازينا لإيطاليا حكومة وشعباً.

وقبل أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين، أود أن أكرر ما قلته صباح أمس، وهو: إنني أعترم من حيث المبدأ، من منطلق تيسير عقد الجزء الرفيع المستوى بسلسلة وإفساح المجال أمام المسؤولين على المستوى الوزاري لكي يلقوا كلماتهم عن طريق الفيديو، أن آخذ جميع نقاط النظام وطلبات حق الرد على كلمات كبار الشخصيات، إن وجدت، في نهاية الجزء الرفيع المستوى.

ومن ثم، وبالعودة إلى قائمة المتكلمين، فإن أول كلمة سنستمع إليها سيلقيها معالي السيد إيفان كورتشوك، وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في الجمهورية السلوفاكية.

السيد كورتشوك (الجمهورية السلوفاكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمح لي، بدايةً، أن أهنئك، سيدي الرئيس، على توليك رئاسة المؤتمر. ويمكنك أن تعول على دعم سلوفاكيا الكامل.

سيدي الرئيس، إن البيئة الأمنية الدولية، إلى جانب نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح، آخذة في التدهور. فقد شهدنا انتهاكات للمعايير الدولية وتعزيزاً مستمراً للقوة العسكرية، بما يشمل استحداث أنواع جديدة من الأسلحة. وتتجم عن اعتماد مجتمعاتنا المتزايد على المجال الرقمي ومجال الفضاء الخارجي أوجه هشاشة جديدة. وتشكل التكنولوجيات الجديدة والناشئة تحديات للأمن والاستقرار الدوليين.

وها هو العالم يكافح جائحة كوفيد-19 منذ عام حتى الآن. وينبغي لنا أن نعتبر هذا الوضع الذي لم يسبق له مثيل فرصة بدلاً من اعتباره عاملاً آخر من العوامل المسببة لتدهور عملنا في مجال نزع السلاح. فنحن بحاجة إلى التحلي بمزيد من المرونة والإرادة السياسية؛ ونحن بحاجة إلى مزيد من التعاون وتعدد الأطراف.

وقد بدأ هذا العام بالفعل بنبأ مشجع، ألا وهو الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا على تمديد المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لمدة خمس سنوات، الأمر الذي يمكن ببشر بالخير لأعمال المؤتمر، بما في ذلك جولة استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي. وينبغي أن يكون ذلك حافزاً لمواصلة الحوار بشأن ترتيبات تحديد الأسلحة في المستقبل ولإشراك دول أخرى في المستقبل.

ويتحمل مؤتمر نزع السلاح مسؤولية خاصة عن المضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح. غير أن حالة الجمود المستمرة منذ عقود وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المفاوضات لا ينبغي أن يثنيانا عن ذلك. وينبغي أن نسعى جاهدين إلى المضي قدماً بأعمالنا الموضوعية بكل السبل الممكنة؛ بما في ذلك من خلال المناقشات الموضوعية داخل الهيئات الفرعية. ونحن نؤيد هذه الأعمال السابقة للمفاوضات. والنهج المنسق المعزز الذي تتبعه مجموعة الدول الأعضاء الست التي ستتولى رئاسة هذه الدورة مفيد جداً أيضاً. فهو يضيف ديناميات إيجابية متجددة على أعمال المؤتمر. وننتهي على رئاستي بلجيكا والبرازيل لكل ما بذلناه من جهود لاستئناف العمل الموضوعي في المؤتمر هذا العام.

وستكون نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار حاسمة بالنسبة لأعمال مؤتمر نزع السلاح. ويتعين علينا، كنقطة انطلاق، أن نعيد التأكيد على الدور المحوري الذي تؤديه المعاهدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن نواصل تعزيز تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمرات الاستعراض السابقة. وتؤيد سلوفاكيا اتباع نهج متوازن إزاء ركائز المعاهدة الثلاث.

ونحن نؤيد اتباع نهج تدريجي لنزع السلاح النووي يأخذ بعين الاعتبار الظروف الأمنية السائدة؛ والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وشروع مؤتمر نزع السلاح فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى ولاية شانون؛ ويشمل مجالات أخرى، مثل التحقق من نزع السلاح النووي والحد من المخاطر النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشكل اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، معيار التحقق الحالي. ولا بد أيضاً من زيادة تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ونحن نولي أهمية كبرى للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. ونأسف لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل، ولكننا نرحب بالإشارات الإيجابية التي أرسلتها حكومة الولايات المتحدة الجديدة. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء ما تقدم عليه إيران من أفعال لا تتسق مع الخطة. إن مواصلة الحوار واحترام القانون الدولي والإرادة السياسية القوية أمور ضرورية لإعادة خطة العمل إلى مسارها بالكامل.

وتشكل البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية التي تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى مفاوضات هادئة واتخاذ خطوات ملموسة متممة بالمصادقية في سبيل بناء الثقة والتخلي عن جميع برامجها الخاصة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

وتحتم روح التعددية السماح لجميع الدول الأعضاء المهمة في الأمم المتحدة بالمشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب. ومن هذا المنطلق، فإن من المؤسف للغاية حرمان خمس دول هذا العام من مركز المراقب.

سيدي الرئيس، يجب علينا، على الرغم من هذه الجائحة، أن نسعى جاهدين لإحراز تقدم في نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار. وعام 2021 يتيح لنا هذه الفرصة ولمؤتمر نزع السلاح دوراً يؤديه في هذا الصدد. وأشرككم جزيل الشكر على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي وزير الشؤون الخارجية والأوروبية للجمهورية السلوفاكية. ونستمع الآن إلى كلمة معالي السيد ديمتري كوليبا، وزير خارجية أوكرانيا.

السيد كوليبا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، المندوبون الموقرون والمندوبات الموقرات، إن أوكرانيا من أكبر المساهمين في السلم والأمن الدوليين. ففي عام 1994، اتخذت أوكرانيا خطوة غير مسبقة وتخلت عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم. ومنذ ذلك الحين، تشارك أوكرانيا بنشاط في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

إن مؤتمر نزع السلاح منبر هام متعدد الأطراف للمفاوضات المتعلقة بتحديد الأسلحة، مما يتيح إمكانية مواصلة الحوار. وتشكل الصكوك القانونية الدولية التي نوقشت في هذا المحفل جزءاً أساسياً من هيكل الأمن العالمي الحديث.

وتأسف أوكرانيا لحالة الجمود المطولة التي انتابت المؤتمر وتحته على استئناف العمل الموضوعي بشأن مجموعة من الاتفاقات الهامة الأخرى. وتشمل هذه الاتفاقات الهامة معاهدة حظر إنتاج

المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وصكاً ملزماً قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

وأعتقد أنه ينبغي النظر إلى نزع السلاح في سياق الأمن العالمي الأوسع نطاقاً. فعندما ينتهك بلد معين قواعد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية انتهاكاً منهجياً، لا يمكننا أن نتوصل إلى أي تقدم ملموس وقابل للاستمرار في مضمار نزع السلاح.

وفي الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، ما زالت روسيا تحتل دونباس وجمهورية القرم الأوكرانية المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول احتلالاً غير قانوني. والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن روسيا تعكف على تعزيز وجودها العسكري في شبه جزيرة القرم بقدرات نووية، مقوضةً بذلك الوضع غير النووي لشبه الجزيرة الأوكرانية. ولا يمكن اعتبار ذلك سلوكاً مسؤولاً من جانب عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتحمل مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين.

وقد أطلقت أوكرانيا مبادرة خاصة في هذا الصدد تسمى "منهاج القرم". ويهدف هذا الشكل الدولي إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى معالجة مشكلة احتلال شبه جزيرة القرم على مستوى الحكومات والبرلمانات والخبراء.

وتعتزم أوكرانيا عقد القمة الافتتاحية لمنهاج القرم في وقت لاحق من هذا العام في كييف. وأشجع بقوة جميع الدول على المشاركة في هذه المبادرة، التي تعتبر حيوية لتحسين الحالة الأمنية في أوروبا ولضمان سيادة القانون الدولي.

سيدي الرئيس، تدرك أوكرانيا أنه أوكلت للمؤتمر مهمة هامة تتمثل في التفاوض على صكوك جديدة لنزع السلاح. بيد أننا نعتقد أنه يجب على المؤتمر، بموازاة هذه الجهود الهامة، أن يولي الاهتمام الواجب لمسألة الانضمام إلى المعاهدات والترتيبات القائمة أصلاً. وتشمل هذه المعاهدات والترتيبات مذكرة بودابست، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدات وترتيبات أخرى.

ذلك أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مكلفة على سبيل الأولوية بمهمة إيجاد سبل عملية لكي تكفل ألا تبقى المعايير القانونية الدولية المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة حبراً على ورق وإنما تُنفَّذ تنفيذاً سليماً وتُحترم احتراماً تاماً. ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة هذا العام، إذ كلف المؤتمر بالمهمة الهامة المتمثلة في تلخيص ورسم مستقبل فترات العمل الممتدة خمس سنوات لثلاثة عناصر رئيسية في النظام الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار إبان مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، على التوالي.

ويجب أن نظل حذرين من أولئك الذين لا يترددون في استخدام أسلحة الدمار الشامل، ومن يدافعون عن مرتكبي هذا الاستخدام، ومن يشوهون الحقائق ويتلاعبون بها بهدف تشويه سمعة الكيانات الدولية المستقلة وعرقلة أدائها.

سيدي الرئيس، لقد قال وينستون تشرشل ذات مرة: "إن الرغبة في التفكير ملياً، وعدم الرغبة في إجراء عندما يكون اتخاذ أبسط وأنجع، وعدم التفكير بوضوح، وارتباك من يجدر بهم إسداء المشورة إلى أن تصبح حالة الطوارئ أمراً واقعاً وإلى أن يصبح الحفاظ على الأنفس على المحك ويدق ناقوس الخطر، هي السمات التي تجعل التاريخ يكرر نفسه إلى ما لا نهاية".

فلنوقف حلقة التاريخ المفرغة هذه ولنسمع بدلاً من ذلك إلى مشورة من تمكنوا من التغلب على التهديدات العالمية في الماضي. لقد آن الأوان منذ زمن طويل لأن يحقق مؤتمر نزع السلاح نتائج

ملموسة. فلنتذكر واجبنا تجاه الأجيال القادمة: عالمٌ ينعم بالسلام. إن نزع السلاح وعدم الانتشار الفعالين أمران لا غنى عنهما على الإطلاق لتحقيق رؤيتنا لعالم أفضل للجميع. وأوكرانيا على أهبة الاستعداد لمواصلة المساهمة عملياً في تحقيق هذه الغاية. فقد حان وقت العمل. وأشكر سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ديمتري كوليبا، وزير خارجية أوكرانيا. ونستمع الآن إلى كلمة معالي السيد زبيغنيف راو، وزير خارجية بولندا.

السيد راو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أيها المندوبون الموقرون، أيتها المندوبات الموقرات، أشكركم على توجيه الدعوة إليّ. ويسرني جداً أن ألقى كلمتي هذه أمامكم. واسمحوا لي أن أطلعكم على بضعة نقاط هامة من وجهة نظر بولندا.

بادئ ذي بدء، لقد أظهرت لنا جائحة كورونا مدى أهمية العمل معاً. فالتحلي بروح التضامن والمسؤولية المشتركة أمرٌ لا غنى عنه أيضاً عندما يتعلق الأمر بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ولذلك، نحن نعتقد أن نشاط مؤتمر نزع السلاح، الذي توقف منذ تسعينات القرن الماضي، لا سيما بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية، يحتاج إلى دفعة جديدة. وينبغي أن يواكب جدول أعمال المؤتمر التقدم التكنولوجي السريع، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، أو المنظومات ذاتية التشغيل، أو القدرات السيبرانية.

إن تمديد معاهدة ستارت الجديدة يساهم في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي للطرفين إبرام اتفاق متابعة أوسع نطاقاً يشمل جميع الأسلحة النووية، بما فيها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وأنواع الأسلحة النووية الجديدة.

ونأمل أن يسفر المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار عن إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وستبذل بولندا، بصفتها رئيسة اللجنة الرئيسية الثانية، قصارى جهدها للإسهام في توصيل المؤتمر إلى نتيجة إيجابية.

ويعد البرنامج النووي الإيراني من أهم المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدبلوماسي. ونحن نعرب عن تأييدنا الكامل لأنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أن الأطراف المعنية ستجد حلاً لمسألة الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وبولندا، بوصفها عضواً حالياً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مهتمة اهتماماً كبيراً بالحد من الانتشار النووي في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، يجب ألا يغيب عن بالنا التهديد النووي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي أن يتمثل هدفنا في نزع السلاح النووي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

فمنذ دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ، أحرزنا تقدماً كبيراً في جهودنا الرامية إلى تحرير العالم من هذه الأداة المجردة من الإنسانية. ومع ذلك، فثمة تطورات مقلقة للغاية، مثل الهجمات الكيميائية في سوريا أو تسميم أليكسي نافالني في روسيا. ويبين التأييد القوي الذي حظي به قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية أن المجتمع الدولي يشاطرننا شواغلنا.

سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي، إن بولندا تبذل قصارى جهدها فيما يتعلق بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونحن نشجعكم على الانضمام إلينا في جهودنا هذه. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زبيغنيف راو، وزير خارجية بولندا. ونستمع الآن إلى كلمة معالي السيد دان نيكولايسكو، وزير الدولة للشؤون الاستراتيجية في وزارة خارجية رومانيا.

السيد نيكولايسكو (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، السيدة الأمينة العامة، معالي الوزراء والوزيرات، المندوبون الموقرون والمندوبات الموقرات، يشرفني أن تتاح لي الفرصة لعرض آراء رومانيا في الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح اليوم وأن أتوجه إليكم برسالة تأييد قوية لعمل هذا المحفل الفريد في مجال مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار.

واسمح لي أن أهنئك، سيدي الرئيس، على توليك الرئاسة الحالية وأن أتعهد بدعم رومانيا الكامل لعملك. وأتمنى لجميع رؤساء دورة عام 2021 كل التوفيق في سعيهم المشترك إلى النهوض بأعمال المؤتمر هذا العام.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن دعم رومانيا القوي لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حلول فعالة قائمة على تعدد الأطراف في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

ومنذ العام الماضي، أضافت جائزة كوفيد-19 ظروفًا غير مسبقة إلى بيئة دولية معقدة أصلاً بالعديد من التحديات الأمنية التي يتعين علينا التصدي لها. ومع ذلك، لا ينبغي أن يعوقنا أي شيء عن تكثيف جهودنا للتصدي على أفضل وجه ممكن للتحديات العالمية الماثلة في الوقت الراهن أمام السلم والأمن الدوليين.

ولكي نحافظ على أهمية المؤتمر، علينا جميعاً أن نتحمل مسؤولياتنا وأن نهيب جواً تسويه روح المرونة والحلول التوفيقية، وهو ما يمكن أن يقودنا جميعاً إلى نتيجة إيجابية.

ورومانيا على استعداد للعمل مع شركائها من أجل نجاح المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس 2021. ونحن ما زلنا ملتزمين بدعم نظام معاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليه، وندعو جميع الأطراف إلى العمل معاً من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق عالمية المعاهدة وتعزيز تنفيذها، عبر جميع ركانزها الثلاث التي تتساوى في الأهمية وتعزز إحداها الأخرى. وستتوقف نتيجة مؤتمر الاستعراض على ما سنبدله من جهود جماعية لتعزيز استمرارية معاهدة عدم الانتشار، وهو صك وفي حتى الآن بوعوده. وتظل رومانيا ملتزمة باتباع نهج تدريجي وعملي إزاء تحقيق نزع السلاح النووي، وترى أن المعاهدة لا تزال أفضل سبيل للعمل على تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف لا وجود لطرق مختصرة لبلوغه.

وقد أعربت رومانيا مرات عدة عن موقفها الذي مفاده أن شروع مؤتمر نزع السلاح فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة المنطقية التالية في طريق النهوض بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ونحن مقتنعون أيضاً بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ سيكون خطوة أخرى نحو عالم أكثر أمناً، وسنظل ندعم هذا الهدف.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالجهود المبذولة لتعزيز التفاهم المشترك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ونؤكد، في هذا الصدد، على مبادرة "تهيئة بيئة مؤاتية لنزع السلاح النووي" التي تشارك فيها رومانيا أيضاً، باعتبارها مساهمة ملموسة في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي، من خلال حوار بناء وواقعي.

وبما أن تحديد الأسلحة على نحو فعال يمكن التحقق منه يساهم في الاستقرار الدولي، فإننا نرحب بالاتفاق الأخير المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا والقاضي بتمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات. ونرى أن تمديد المعاهدة هو بداية، وليس نهاية، للجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات النووية والتحديات الجديدة والناشئة الماثلة أمام الاستقرار الاستراتيجي.

سيدي الرئيس، لقد سلطت تجربتنا الراهنة مع جائحة كوفيد الضوء على المخاطر ومواطن الضعف البيولوجية. فالإرهاب والتطورات السريعة الحاصلة في مجال التكنولوجيا الحيوية يطرحان تحديات جديدة أمامنا جميعاً ويضيفان أهمية خاصة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وسيمثل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، متى أمكن عقده وبالطريقة التي تسمح بها جائحة كوفيد-19، فرصة سانحة لتناول مسألة إساءة استخدام العلم في أغراض تحظرها الاتفاقية على النحو المناسب.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن اعتقادي أنه يجب علينا أن نظهر الإرادة السياسية التي تمس الحاجة إليها وأن نعزز التفاهم المتبادل من أجل الحفاظ على الدور الفريد لمؤتمر نزع السلاح إذا أردنا أن نحقق الهدف المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمناً وسلاماً. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الدولة للشؤون الاستراتيجية في وزارة خارجية رومانيا. ونستمع الآن إلى كلمة معالي السيد تشوي جونج كون، النائب الأول لوزير خارجية جمهورية كوريا.

السيد تشوي جونج كون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، السيدة الأمانة العامة، المندوبون الموقرون والمندوبات الموقرات، يسعدني ويشرفني كثيراً أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح. ولكنني أخاطب المؤتمر أيضاً بكل تواضع ونحن نجتمع في لحظة عصيبة للغاية بالنسبة لمستقبل نزع السلاح العالمي في حد ذاته.

وتتسم هذه اللحظة العصيبة بانهايار توافق الآراء في مجتمع نزع السلاح وبحالة الجمود التي تسوده. إن التحديات الأمنية غير التقليدية الماثلة من قبيل جائحة كورونا التي تجتاح جميع أنحاء العالم ونحن نتكلم هنا تهدد بتغيير أسلوب حياتنا. وإذا فشلت البشرية، بحكمتها الجماعية القائمة على التعددية، في كبح جماح هذه المشكلة التي نشيح النظر عنها اليوم، فإنها ستدفع ثمناً باهظاً للغاية غداً. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نجتمع هنا لإعادة النظر في موضوع معقد مثل هيكل تحديد الأسلحة. والواقع أننا نقف في منعطف حرج.

غير أن تمديد معاهدة ستارت الجديدة في وقت سابق من هذا الشهر يشير إلى أنه يمكننا أن نظل متفائلين، بالنظر إلى إعادة إحياء مثلنا العليا في مجال تحديد الأسلحة. ولذلك، ترحب جمهورية كوريا بهذا الإنجاز الأخير الذي حققته حكومتنا الولايات المتحدة وروسيا.

ونحن، كأمة تسعى جاهدة إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل والسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، نأمل أن يعطي هذا التطور الإيجابي أيضاً زخماً جديداً لجهودنا المشتركة الرامية إلى معالجة المسائل الجارية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار في جميع المجالات، بما في ذلك بناء السلام داخل شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

وبينما نستعد لعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي في آب/أغسطس 2021 وننتقل إلى السنوات الخمسين المقبلة للمعاهدة، تضم حكومتي بطبيعة الحال صوتها إلى صوت غيرها في دعوة الدول المعنية إلى الدخول في حوار حقيقي يدفعنا إلى إحراز تقدم في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وفقاً للمعاهدة.

وما انفكت جمهورية كوريا تشارك بنشاط في جهود جماعية مثل مبادرة استكهولم لنزع السلاح النووي، إدراكاً منها لكون استمرارية الهيكل العالمي لنزع السلاح مرهونة بالتزام الدول المكونة له. ويعد القرار المتعلق بالشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء، مساهمة أخرى ستواصل جمهورية كوريا تقديمها ضماناً لاستدامة جهودنا في المستقبل القريب.

ومن البديهي أنه يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يجد طريقة لاستعادة مصداقيته باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. وترحب حكومة بلدي بالمبادرة التي طرحها رؤساء هذا العام الستة "مجموعة الرؤساء الستة"، لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى موقعه الصحيح. وتدعو الدول الأعضاء إلى اتباع نهج عملي ومرن وواقعي لدفع المناقشات الموضوعية المتعلقة بالنتائج الرئيسية، بما فيها إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وقد بذلت جمهورية كوريا، كبلد يحدق به خطر الحرب، جهوداً دؤوبة لتحويل هذا الخطر المحدق بها كل يوم إلى سلام تتعم به كل يوم. والواقع أن عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية تتمثل في التزامنا الدائم بتحقيق نزع السلاح النووي الكامل وإحلال السلام الدائم في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم. فقد بدأنا بلا كلل ولا أي تردد مساع دبلوماسية بمشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جانب الولايات المتحدة والأطراف المعنية الأخرى. وينص الاتفاق العسكري الشامل المبرم بين الكوريتين في 19 أيلول/سبتمبر في عام 2018، وهو اتفاق أساسي، على أحكام تكفل تحديد الأسلحة على الصعيد العملي، ومن ثم، إعادة ترسيم المنطقة المنزوعة السلاح وتحويلها إلى منطقة عازلة مستقرة نسبياً، ممكناً بذلك الجهات الفاعلة ذات الصلة من التركيز على النهوض بنزع السلاح النووي.

ونحن لم نختر هذا الطريق رغبةً منا بل لأنه توجب علينا اختياره. وبلاستفادة من الزخم الذي تحقق بشق الأنفس حتى الآن، سنواصل العمل مع أصدقائنا وشركائنا لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بالكامل بالوسائل السلمية. وفي السياق نفسه، نطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تلبّي دعوتنا إلى استئناف الحوار. ونحن نعول، في هذا الصدد، على دعم المجتمع الدولي الثابت.

سيدي الرئيس، سيدتي الأمانة العامة، المندوبون الموقرون والمندوبات الموقرات، اسمحوا لي في الختام أن أعيد التأكيد مرة أخرى على استعداد جمهورية كوريا للعمل مع جميع الدول الأعضاء الملتزمة بالخروج من حالة الجمود والاستقطاب التي طال أمدها. فمؤتمر نزع السلاح مكلف بمهمة جليلة تتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين باعتباره مهد الاتفاقات المتعددة الأطراف المبرمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكلنا نعلم أن إنجاز هذه المهمة لا يتوقف إلا على إرادتنا السياسية. فهيا بنا إلى العمل. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر النائب الأول لوزير خارجية جمهورية كوريا. ونستمع الآن إلى كلمة معالي السيد نيكولاوس - جيورجيوس ديندياس، وزير خارجية اليونان.

السيد ديندياس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، زملائي الأعزاء، زميلاتي العزيزات، لقد نجمت عن جائحة كوفيد-19 آثار لا يمكن تصورها على المجتمع الدولي وعلى مجتمعاتنا منذ عام واحد فقط. وقد نجمت عنها أيضاً آثار على الصرح المعني بنزع السلاح وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، عطلت الجائحة أعمال مؤتمر نزع السلاح وجلساته.

غير أن واجبنا يملينا أن نبذل قصارى جهدنا للتغلب على هذه التحديات. وينبع ذلك من اقتناعنا بأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار عناصر رئيسية للاستقرار الاستراتيجي في ظل نظامنا الدولي القائم على قواعد.

واليونان ملتزمة بنظام تحديد أسلحة قائم على معاهدات، وملزم قانوناً، وقابل للاستمرار، ومتسم بالفعالية. ويجب أن يكون هذا النظام تعاوني الطابع، ومتسقاً مع مبادئ القانون الدولي، وموكباً للتطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة، وقادراً على توفير ضمانات أمنية موثوقة لجميع الدول الأطراف.

ونحن ما زلنا على موقفنا الثابت المتمثل في أن إنجاز العمل الرامي إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه يتم من خلال معالجة أوجه التفاوت والاختلال. وهذا أمر يمكن القيام به باتباع نهج تدريجي. ولذلك، فنحن نرحب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ندعو جميع الدول التي لم تتضمن بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الانضمام إليها، ونحث المجتمع الدولي على بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ونؤيد بقوة الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار النووي وتحقيق عالميتها، بركائزها الثلاث: عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. فهذه الركائز الثلاث هي الدعامة الأساسية للهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وسيكون تناول المعاهدة بركائزها الثلاث مسألة محورية في مؤتمر الاستعراض العاشر المقبل في آب/أغسطس.

سيدي الرئيس، أود الآن أن أشير إلى مسألة توسيع عضوية المؤتمر، التي توليها اليونان أهمية كبرى. فالليونان، كما تعلم، هي أقدم دولة مراقبة تعرب رسمياً عن رغبتها في الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح. وبالنظر إلى مساهمتنا في حفظ السلام ومشاركتنا البناءة في جميع محافل نزع السلاح، فإننا لا نرى أي سبب مشروع أو مبرر أخلاقي لإطالة أمد هذا التجاهل.

والواقع أنها لمفارقة تاريخية ألا يتطور المحفل التفاوضي الوحيد في مجال نزع السلاح ليواكب متطلبات النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة وإنها لمفارقة تاريخية أيضاً رهن مشاركة الدول المراقبة بقضايا ثنائية لا تمت قطعاً بأي صلة لموضوع المؤتمر.

ولا يمكن للمؤتمر أن يبقى في حالة جمود تفاوضية إلى أجل غير مسمى. وينبغي له أن يبدأ عمله الموضوعي باعتماد برنامج عمل. فإن تعذر ذلك، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف المداولات في شكل هيئات فرعية تهدف إلى تحقيق التقارب بشأن جميع المسائل ذات الصلة بجدول الأعمال.

وقد اعتبرت اليونان نجاح المؤتمر أولوية، آخذة في اعتبارها المكانة المحورية التي يتبوأها المؤتمر في هيكل الأمن الدولي، وهي على استعداد للمساهمة بشكل كبير في تحقيق هذه الغاية. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد نيكولاوس-جيورجوس ديندياس، وزير خارجية اليونان. ونستمع الآن إلى كلمة صاحب المقام إيفاريسست باتولو، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية مالطة.

السيد بارتولو (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، زملائي وزميلي، يشرفني أن أخطب هذا الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح ونحن نجتمع معاً لمناقشة أهم المسائل والتطورات الأخيرة في عالم نزع السلاح.

وترحب مالطة بإعلان الولايات المتحدة وروسيا مؤخراً عن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية. وتولي مالطة، في سعيها الدؤوب إلى نزع السلاح العالمي، أهمية قصوى لاتفاقية ستارت الجديدة باعتبارها الاتفاق الثنائي الوحيد المتبقي لتحديد الأسلحة النووية بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين.

ويزداد تمديد هذه المعاهدة أهمية عندما يُفهم في سياق السيناريو السياسي الحالي. أولاً، إن الولايات المتحدة وروسيا، باعتبارهما أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية، تواجهان خطر عدم وجود حدود ملزمة قانوناً وقابلة للتحقق منها لترسانات كل منهما للمرة الأولى منذ عام 1972. ثانياً، لقد شهدنا

مؤخراً الانهيار المقلق لصكوك نزع السلاح الرئيسية، نتيجة جو مشوب بالاحتكاك وانعدام الثقة المتزايدين أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، تولي مالطة أهمية قصوى لمعاهدة ستارت الجديدة وتعتبرها مساهمة حاسمة في الأمن الدولي والأوروبي. ويساهم تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية بموجب معاهدة ستارت الجديدة، الذي تعززه بشكل خاص آلية التحقق القوية المنشأة بموجب المعاهدة، في توفير الثقة والقدرة على التنبؤ اللتين تمس الحاجة إليهما.

ومن خلال الحدود القانونية التي يمكن التحقق منها والمفروضة على عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة وعلى القذائف والقاذفات والصواريخ الحاملة المنشورة وغير المنشورة، تزيد المعاهدة من الثقة المتبادلة، مما يؤدي إلى تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. ويبشر هذا التطور بالخير لجميع دول العالم، فمن المعروف أن ما من بلد، كبيراً كان أم صغيراً، سيكون محصناً من الآثار المدمرة التي تتجاوز الحدود الوطنية في حال نشر أسلحة نووية مرة أخرى، عن قصد أو عن غير قصد.

وترحب مالطة بهذا التمديد أيضاً لأنه سيسهم في تنفيذ الدولتين لالتزامتهما بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي، التي نعتبرها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. فمن خلال زيادة القدرة على التنبؤ والثقة المتبادلة بين أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية، تحد معاهدة ستارت الجديدة من المنافسة الاستراتيجية وتزيد الاستقرار الاستراتيجي.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا التمديد ينبغي ألا يكون سوى بداية لجهود أكبر في سبيل نزع السلاح وزيادة التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا. وينبغي أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إبرام اتفاقات إضافية، وحذاً إلى إبرام اتفاق أوسع نطاقاً يشمل جميع الأسلحة النووية، بما فيها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية والأنواع الجديدة من الأسلحة النووية.

وتشجع مالطة الولايات المتحدة وروسيا على الاستفادة من هذا الزخم الدبلوماسي والسماح بإحراز مزيد من التقدم في محادثات تخفيض الأسلحة النووية مع الدول الأخرى. ويدل هذا التمديد على المنافع المتبادلة للتعاون، الذي ينبغي أن يكون أيضاً محور تركيز المساعي الدبلوماسية المقبلة التي ستبذل بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح عموماً. وفي ضوء الأنباء المقلقة الأخيرة، نأمل أن تكون القوى العظمى بمثابة قوى محفزة تهب منها رياح التغيير لتحسين البيئة السياسية الدولية، ومن ثم، تعزيز السلام الدولي.

وفي هذا الصدد، ترحب مالطة بالإدارة القادمة للولايات المتحدة، وتعرب عن تفاؤلها إزاء بوادر وجود رغبة جادة في التعاون بشأن مسألتنا نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ونحن نتطلع إلى تكثيف الإدارة القادمة جهودها التفاوضية مع قادة العالم الآخرين للتصدي للتحديات العالمية الماثلة في مجال الانتشار النووي، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، حالة خطة العمل الشاملة المشتركة والحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

سيدتي الرئيس، لقد بدأ هذا العام الجديد بداية إيجابية نسبياً من حيث المسائل النووية، إذ شهدنا أخيراً إحراز بعض التقدم المشجع في المساعي الدبلوماسية المتصلة بنزع السلاح. وبالإضافة إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة، شكل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في وقت سابق من هذا العام أول حظر عالمي شامل للأسلحة النووية وعزز المعايير العالمية التي تحظر أسوأ أسلحة الدمار الشامل.

ومع أن هذه الإنجازات جديرة بالملاحظة، فإن جهودنا ينبغي ألا تتوقف هنا، لأننا ما زلنا نقف في منعطف حرج. فضمن نجاح معاهدة حظر الأسلحة النووية هو الآن مسؤوليتنا الجماعية. ومن واجبنا الترويج لفوائد المعاهدة، والمساعدة في مكافحة المفاهيم المغلوطة عنها، وضمن التقيد بالالتزامات الناشئة

عنها. وبالمثل، فإن المواقف التعاونية التي تطلبها تمديد معاهدة ستارت الجديدة ما هي إلا دليل على الإرادة السياسية المطلوبة للتمهيد لعقد المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فبتعزيز ما تبقى من هيكل نزع السلاح واتباع نهج متعدد الأطراف إزاء المسائل الأمنية، يمكننا أن نضمن مستقبلاً أكثر أمناً وازدهاراً للبشرية.

وفي الختام، هناك إشارات على أننا مقبلون، رغم استمرار المخاطر، على عهد نشهد فيه مزيداً من التعاون، وينبغي لنا أن نغتتم هذه الفرصة لا بل أن نتشبت بها لوضع حد لتدهور معاهدات تحديد الأسلحة. إن امتلاك عدد قليل جداً من الدول للأسلحة النووية لا يشكل مصدراً رئيسياً للقلق السياسي بالنسبة للمجتمع الدولي ككل فحسب، بل يشكل تهديداً وجودياً للبشرية. ومن شأن التقدم المحرز مؤخراً أن يحفز على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن نزع السلاح، وبما أن الدول تسعى إلى تحقيق الازدهار عن طريق السلام، فمن الأهمية بمكان الاستفادة من سعيها هذا والاقتراب أكثر فأكثر من بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، عالم تتفوق فيه روح الحوار والجهد المشترك على روح العدوان والتخويف. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي وزير الشؤون الخارجية والأوروبية لجمهورية مالطة. وسيستمتع مؤتمر نزع السلاح الآن إلى كلمة يلقيها معالي السيد غيورغي ليوكا، وزير الدولة بوزارة الخارجية والتكامل الأوروبي في جمهورية مولدوفا.

السيد ليوكا (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي، بدايةً، أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لك كل النجاح في قيادة أعمال هذه الهيئة نحو النتيجة المتوقعة. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء المؤتمر على قبول طلبنا المشاركة في أعمال المؤتمر هذا العام كبذل غير عضو.

لقد أثّرت جائحة كوفيد-19 على العديد من مناحي حياتنا وألحقت خسائر فادحة بالصحة العامة والرفاه الاجتماعي - الاقتصادي لجميع بلداننا. وفي الوقت نفسه، أبرزت هذه الأزمة غير المسبوقة أهمية تعزيز التعاون، والمرونة، والاستجابات المنسقة. وكان لهذه الأزمة أيضاً تأثير على نشاط العديد من المحافل الدولية، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، وهو تأثير يتعين علينا أن نعالجه. ومن هذا المنطلق، وفي هذا السياق الذي تتعالى فيه الأصوات الداعية إلى التعاون وتعدد الأطراف الفعال والتلاحم والدعم المتبادل، يسرني أن أخطب المؤتمر اليوم.

إن بلدي ملتزم التزاماً راسخاً بالحفاظ على الهيكل الفعال القائم على معاهدات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي باعتبار هذه العناصر أساسية للأمن في جميع أنحاء العالم. وتولي جمهورية مولدوفا أهمية خاصة لنزع السلاح وللعمل الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح، الذي لا يزال الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم في هذا المضمار.

ونحن نفهم ونعي تماماً، إن جاز التعبير، الحاجة الملحة إلى تجاوز التحديات التي لا تنتهي، مع التركيز على العمل التقني عندما نتعامل مع نزع السلاح. إن وجود ما يربو على 20 000 طن من مخزونات الذخيرة التي ترجع إلى الحقبة السوفياتية على أراضيها، ولكن خارج سيطرة السلطات الدستورية المولدوفية، يبعث على القلق الشديد. فالمخاطر الناجمة عن ذلك كبيرة، ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الإقليمي أيضاً. وهذا مثال واضح على وجود حاجة مشتركة إلى بدء العمل الفعلي، واستئناف تدمير هذه المخزونات وسحبها، وتجنب التأخيرات الناجمة عن المناقشات الإجرائية المطولة والحد منها.

ويذل تصديق جمهورية مولدوفا على معاهدة تجارة الأسلحة على التزام بلدي بالجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكرر التأكيد على أن جمهورية مولدوفا تؤمن إيماناً قوياً بأن هذه المعاهدة ينبغي ألا تكفل الشفافية والمساءلة في سياق عمليات نقل الأسلحة التقليدية في حد ذاتها فحسب، بل ينبغي أن تساعد أيضاً في منع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، ولا سيما إلى كيانات انفصالية غير معترف بها. ويولي بلدي هذا الأمر أهمية بالغة، ولا سيما في ظل السياق الأمني الإقليمي الحالي.

وستواصل جمهورية مولدوفا المساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية الذخائر العنقودية، وستدعم جهود الدول الأطراف والشركاء الدوليين الرامية إلى تعزيز تنفيذ أحكام الاتفاقية بجميع جوانبها. ونحن ندعو على وجه الخصوص، دعماً لتحقيق الهدف الإنساني للاتفاقية، إلى تقديم المساعدة المستدامة لضحايا الذخائر العنقودية.

ونحن نشترك معكم في أولوية وهدف رئيسيين آخرين، ألا وهما إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ينعم بالسلم والأمان. وفي هذا الصدد، ترسي معاهدة عدم الانتشار النووي الأساس لهذين المبدأين. ونأمل أن تكون نتيجة المؤتمر الاستعراضي العاشر ناجحة.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات، لأننا نعتبر هذه المعاهدة حاسمة بالنسبة للأمن الأوروبي والدولي ومساهمة هامة في بناء الثقة والشفافية والحد من المخاطر.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً، في السياق ذاته، أن انتشار استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك استخدام أي مواد كيميائية سامة كأسلحة، من جانب الجهات الفاعلة من الدول أو غير الدول، أمر غير مقبول.

إن مسألة كفالة مشاركة المرأة بفعالية في عمليات صنع القرار المتصلة بنزع السلاح والسلام والأمن تتطلب جهودنا المشتركة، على نحو ما جاء في قرار مجلس الأمن 1325 (2000). ونحن ندعو جميع الأعضاء وغير الأعضاء إلى المشاركة الكاملة في تعزيز مبادئ ذلك القرار.

سيدي الرئيس، أود أن أؤكد، في الختام، أن جمهورية مولدوفا تشاطر مؤتمر نزع السلاح تماماً قيمه وأهدافه المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وأنها تؤيد، من هذا المنطلق، البيان الافتتاحي الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بمبادئ منع نشوب النزاعات، ولكي ننجح في ذلك، نحتاج إلى الإرادة السياسية والتعاون المستمر والثقة المتبادلة. وما فتى بلدي يدعو إلى توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح، وهو أمر نعتقد أنه سيسهم في زيادة نشر قيم المؤتمر وتعزيزها. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الدولة بوزارة الخارجية والتكامل الأوروبي في جمهورية مولدوفا. ونستمع الآن إلى كلمة معالي السيد إدغارس رينكفيتش، وزير خارجية لاتفيا.

السيد رينكفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن دعم لاتفيا وتعاونها الكاملين.

ورغم أن عناوين الصحف العام الماضي ركزت على جائحة كوفيد-19، فإن الجهات الفاعلة الموهوسة بالدعوان لم تبق ساكنة وإن لم تنصدر عناوين الصحف. وهناك الكثير من الأمثلة التي تبين أن أي تقاعس أو عدم إحراز تقدم من جانبنا يعني المزيد من التشجيع على اتخاذ إجراءات تتعارض مع قيمنا المشتركة.

ومن أبرز الأمثلة التي سلطت الضوء على أخطاء النقاعس التي ارتكبتها محاولة اغتيال أليكسي نافالني. فهذه الأفعال الخسيسة تذكرنا بقوة لنا بأن الجهات الفاعلة لا تحترم كلها اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويشكل سلوك هذه الجهات الفاعلة تهديداً خطيراً للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ونحن نشيد بالجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية للتحقيق بكفاءة ومهنية في هذه الحالات. ويطالب المجتمع الدولي على نحو متزايد بالرد على هذه التهديدات. ولا بد من اتخاذ مزيد من الإجراءات.

لقد احتفلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ومعاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وهي الأداة الأكثر فعالية لمواجهة التهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية. وقد تأخر عقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار مراراً بسبب القيود المفروضة من أجل مكافحة انتشار جائحة كوفيد-19.

غير أننا يجب أن نحرص، رغم ما نواجهه من تحديات كبرى، على ألا تؤثر هذه التأخيرات على التزامنا. بيد أن هذه التحديات ما فتئت تتزايد. بدءاً من الأفعال المقلقة التي تقوم بها إيران في انتهاك لخطة العمل الشاملة المشتركة وانتهاءً بالترسانات النووية المتنامية للنظام الكوري الشمالي.

ولا بد لي أيضاً من أن أذكر العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة التقليدية في النزاعات والعنف في جميع أنحاء العالم. فقد استمرت الاشتباكات المسلحة طيلة فترة الجائحة، وكل روح أزهقت فيها هي روح أزهقت هباءً. وقد تعرضت بعض الصكوك الدولية المتعلقة بالشفافية والثقة لنكسات، مثل معاهدة السماوات المفتوحة. وكثيراً ما يقتصر النقيض بصكوك أخرى، مثل وثيقة فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على نص تلك الصكوك لا على روحها. وينبغي النقيض بتلك المعايير الدولية واحترامها احتراماً كاملاً. ونحن نشجع الاهتمام المستمر بهذه المسألة.

فليس من السهل البدء من جديد والارتقاء إلى مستوى الأحداث. ولكن هذه الأمثلة دليل على الحاجة إلى المشاركة البناءة. وأعتقد أن هذه اللحظة مناسبة تماماً لإجراء من هذا القبيل. إننا نحرز تقدماً في مكافحة الجائحة. ونكثف جهودنا الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. وينبغي أن يستمر هذا الاتجاه في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد كانت هناك بالفعل دفعة أولى في هذا الاتجاه. فقد مددت الولايات المتحدة وروسيا معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات أخرى، مما يسمح لنا بتوسيع نطاق تركيزنا ورفع سقف طموحاتنا.

ويعد تمديد المعاهدة خطوة جديرة بالترحيب. غير أن الجانب الواعد أكثر من غيره في هذا الاتفاق الأخير تمثل في فكرة إجراء المزيد من المحادثات بشأن تحديد الأسلحة، بما في ذلك مع دول أخرى. فبدون إحراز تقدم، تسود حالة من الجمود، وهذه المقولة تصدق في سياق نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن ننخرط في العمل بشكل استباقي وأن نستعد للمستقبل اليوم. وينبغي ألا نكتفي بالتصدي للتحديات. فالواقع أننا بحاجة إلى استحداث نظام يقضي على التحديات أو يكون قوياً بما فيه الكفاية للتصدي لها من تلقاء نفسه.

وينتج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فرصة العمل الاستباقي والخلق بل والجريء. ونحن بحاجة إلى مواصلة اتباع مسارات بناءة تمضي بنا قدماً، مثل تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010. ولكن ينبغي لنا أيضاً أن نسعى إلى تقصي السبل الموضوعية الكفيلة بإحراز تقدم. وقد تشمل هذه السبل زيادة التنسيق بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، واتباع نهج جديدة للتحقق والشفافية، أو تقديم أفكار مبتكرة بشأن تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار.

ومن المهم أيضاً مواصلة الجهود التي تستشرف المستقبل وفقاً لالتزاماتنا وأهدافنا الحالية. ومن الأهمية بمكان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن المهم أيضاً بدء المفاوضات الفورية والموضوعية في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أن هذه الأهداف لا تزال بعيدة المنال. واستمرار بعدها عن المنال دليل على ضرورة تحسين تعاوننا.

وعلاوة على ذلك، علينا أن نغير نهجنا وأن نتطور. ويجب أن تكون وجهة نظرنا واسعة النطاق ولكن بناءة. ويتعين علينا أن نمول الاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها في هذا المؤتمر ونحقق عالميتها ونندعمها بشكل كامل. ونحن بحاجة إلى العمل على مجموعة من القضايا الأخرى ومجالات التعاون الجديدة. على سبيل المثال، التكنولوجيات الناشئة والكاسحة.

لقد تحدثت في العام الماضي عن خطر الوقوع في فخ خفض طموحاتنا، وإدامة الوضع القائم المثقل بتراكم المسائل البيروقراطية. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعلني أدعو هنا اليوم إلى العمل الاستباقي والتفكير الذي يستشرف المستقبل.

وتتطلب فعالية جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح التزام جميع الأطراف بالقواعد. غير أننا يجب أن نواصل تطوير هذه القواعد لمناهضة الجهات الفاعلة الخبيثة. ويجب علينا أن نعززها ونعدها لأوقات مضطربة لا يمكن التنبؤ بها.

وأشجع المؤتمر على الاستفادة من مزيج التاريخي من المساعي الدبلوماسية والإرادة السياسية. وينبغي تجديد فعالية المؤتمر وتوسيع عضويته. إن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار أمر بالغ الأهمية إذا أردنا أن نتحدث عن إحراز تقدم وعن الدور الذي يضطلع به هذا المحفل في التعامل مع قضايا المستقبل.

سيدي الرئيس، إن عودة المؤتمر إلى فعاليته لم تعد مجرد رغبة أو أمل. بل هي ضرورة. فلنبداً العمل. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي وزير خارجية لايفيا. ونستمع الآن إلى كلمة معالي الدكتور أحمد بن حسن الحمادي، الأمين العام لوزارة الخارجية القطرية.

السيد الحمادي (قطر): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدة تاتيانا فالوفايا، الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدات والسادة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. إنه لمن دواعي سروري أن أشارككم اليوم في هذه الجلسة القيمة، وأأمل أن تتكلل أعمال المؤتمر لهذا العام بالنجاح والمضي قدماً في مسيرة إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وأن نتخذ من التعاون والتضامن العالميين الحاصلين لمواجهة كوفيد-19، وما نتج عنه من تحديات عديدة أمام العالم بأجمعه، نموذجاً لمواصلة العمل بالنهج المتعدد الأطراف إزاء قضية نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، إن قضية نزع السلاح هي بالأساس قضية إنسانية تتعلق بحماية الناس وتلعب دوراً حاسماً في منع الأزمات والصراعات المسلحة، وتسهم في حلها من خلال الحوار السياسي الجاد والمفاوضات عوضاً عن استخدام الأسلحة. وعليه، فهي لا تعتبر خياراً وإنما ضرورة تعود نتائجها بالنفع على الجميع وتسهم في بناء عالم أكثر أمناً وأماناً.

ولأسف لا تزال أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، مصدر قلق رئيسي للبشرية وتهدد السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة، مما يستدعي من المجتمع الدولي إيلاء اهتمام متزايد لقضايا نزع السلاح، والمحافظة على الإنجازات التي حصلت وتحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها والسعي للتوصل إلى حلول توفيقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الروسي على تمديد سريان معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية "نيو ستارت"، وهي خطوة صحيحة باتجاه الحد والتخلص من دوامة التسلح النووي.

السيد الرئيس، تنتهج دولة قطر سياسة وطنية ثابتة وواضحة حول قضايا نزع السلاح، وذلك انطلاقاً من التزامها بمسؤولياتها تجاه صون السلم والأمن الدوليين، وإيماناً منها بضرورة دعم كافة المساعي الرامية لنزع السلاح في العالم. وعليه، فقد انضمت الدولة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح. كما تم إنشاء اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة عام 2004، والتي تقوم بدور هام في تقديم المشورة للجهات الحكومية المختصة، والمشاركة في تطوير وتحديث التشريعات الوطنية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنية التي انضمت إليها الدولة، وإعداد وتنفيذ البرامج لنشر الوعي عن أبعاد نزع السلاح، وتنظيم الدورات التدريبية بالتعاون مع مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والمنظمات الدولية المعنية، فضلاً عن استضافة العديد من المؤتمرات والندوات ذات الصلة بمواضيع نزع السلاح.

السيد الرئيس، تواجه منطقة الشرق الأوسط، معضلة أمنية هامة تتمثل في وجود واستخدام أسلحة الدمار الشامل مما يشكل تهديداً حقيقياً يجب معالجته والتصدي له. وتعتبر المبادرات الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، من المحاولات الهامة لمعالجة هذه المخاوف على المستوى الإقليمي والدولي، وإن نجاحها سيسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والتنمية المستدامة، ويعزز كذلك من مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خاصة في ظل التوترات الإقليمية والدولية القائمة.

وفي هذا الصدد، تُعرب دولة قطر عن دعمها الكامل لعقد دورة جديدة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط خلال هذا العام. وتطلع أيضاً إلى انعقاد مؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم الانتشار النووي في نيسان/أبريل 2021. كما ندعو المجتمع الدولي، وخاصة الدول الراحية لقرار عام 1995، والذي ارتبط بشكل أساسي بالتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى الوفاء بمسؤولياتها وواجباتها حيال تنفيذ قرارات مؤتمر عام 2010، والقرارات الأخرى ذات الصلة.

من جهة أخرى، تؤكد دولة قطر على الحق المشروع لجميع الدول لا سيما الدول النامية، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفقاً لمعايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها وبما يتوافق أيضاً مع نظام الضمانات الشاملة.

السيد الرئيس، تؤمن دولة قطر بأهمية مؤتمر نزع السلاح كونه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لبحث قضايا نزع السلاح. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التحلي بالمرونة والإرادة السياسية من أجل إنهاء حالة الجمود التي تصيب المؤتمر، والتوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل يأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول، ويتوافق مع النظام الداخلي.

كما نؤكد على أنه قد حان الوقت كي يقوم مؤتمر نزع السلاح، بمراجعة توسيع عضويته ليكون أكثر تمثيلاً، وتماشياً مع ما نص عليه النظام الداخلي. وفي هذا الصدد، تجدد دولة قطر تأكيد رغبتها بالانضمام كدولة عضو في مؤتمر نزع السلاح، حيث تم إرسال طلب الانضمام إلى أمانة المؤتمر في شهر حزيران/يونيه 2012، ونأمل أن يحدث تقدم حقيقي في هذا الملف.

وفي الختام، تؤكد دولة قطر حرصها والتزامها بدعم مفاوضات نزع السلاح وتنفيذ جميع التزاماتها في هذا المجال، ومواصلة مواقفها ودعواتها الدائمة لحفظ السلم والأمن الدوليين وحماية البشرية من الآثار المدمرة للأسلحة الفتاكة وأثارها السيئة. وشكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام لوزارة خارجية قطر.

سيداتى وساداتى، بهذا نكون قد اختتمنا أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة القادمة للجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح غداً، الأربعاء، 24 شباط/فبراير، الساعة 10/00 بتوقيت أوروبا الوسطى، على المنبر الافتراضي نفسه. ويختتم الجزء الرفيع المستوى بجلسة أخرى بعد ظهر الغد.

وسنوافيكم بعد ظهر اليوم بقائمة المتكلمين في جلسة الغد، وستتاح القائمة أيضاً على الموقع الشبكي لمؤتمر نزع السلاح. وشكراً جزيلاً. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30 صباحاً.